الأمـم المتحـدة

S/PV.4888



مجلس الأمن

السنة الثامنة والخمسون

مؤقت

الجلسة **٤٨٨٨**

الاثنين، ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد تفروف	(بلغاريا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد سميرنوف
	إسبانيا	السيد أوجارزون
	ألمانيا	السيد بلوغر
	أنغولا	السيد غسبار مارتنس
	باكستان	السيد أحمد
	الجمهورية العربية السورية	السيد المقداد
	شيلي	السيد روخاس
	الصين	السيد تشنغ جنغي
	غينيا	السيد صو
	فرنسا	السيدة داشون
	الكاميرون	السيد بيلينغا – إيبوتو
	المكسيك	السيد بوخالتي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة هاو – جونز
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كننغهام

جدول الأعمال

إحاطات من رؤساء اللجان والأفرقة العاملة التابعة لمجلس الأمن

03-66723 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

إحاطات يقدمها رؤساء لجان مجلس الأمن والأفرقة العاملة

الرئيس (تكلم بالفرنسية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

والمجلس يجتمع الآن وفقا للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة. وسنستمع في هذه الجلسة إلى إحاطات من رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٦٦١ (١٩٩٠) بشأن الحالة بين العراق والكويت، ورئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٧٥١ (١٩٩٢) بشأن الصومال، ورئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٩١٨ (١٩٩٤) بشأن رواندا، ورئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١١٣٢ (١٩٩٧) بشأن سيراليون، ورئيس الفريق العامل المعني بالمسائل العامة المتعلقة بالجزاءات.

ووفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، وفي حالة عدم وجود اعتراض، سأعتبر أن المجلس يوافق على توجيه دعوات، بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت، إلى كل من السيد بلوغر، رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٦٦١ (١٩٩٠) بشأن الحالة بين العراق والكويت؛ ورئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٧٥١ (١٩٩٢) بشأن الصومال؛ والسيد فيصل المقداد نيابة عن رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٩١٨ (١٩٩٤) بشأن رواندا؛ والسيدة ماريا أنجليكا أرسي دي جانيت، نيابة عن رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١١٣٢ (١٩٩٧) بشأن سيراليون؛ والسيد مارتن بلينغا – أيبوتو، رئيس الفريق العامل المعني بالمسائل العامة المتعلقة بالجزاءات.

تقرر ذلك.

أعطي الكلمة الآن للسيد غونتر بلوغر، رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٦٦١ (١٩٩٠) بشأن الحالة بين العراق والكويت.

السيد بلوغر (تكلم بالانكليزية): أقدر لكم كل التقدير أن نبدأ أولا برثاء الفقيد. فسيكون هذا آخر تقرير عن أعمال لجنة القرار ٦٦١، التي انتهت ولايتها في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، وفقا للقرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣)، بعد ١٣ عاما من تطبيق نظام شامل للجزاءات.

وكهيئة فرعية تابعة لمجلس الأمن، تعين على اللجنة أن تنفذ المقررات السياسية التي اتخذها مجلس الأمن، كما وردت في قرارات المجلس ذات الصلة. وهكذا شملت ولاية لجنة القرار ٦٦١ عنصرين أساسيين: تنفيذ نظام الجزاءات المفروض على العراق والإشراف عليه، وتنفيذ البرنامج الإنساني، برنامج النفط مقابل الغذاء، والإشراف عليه أيضا.

وتولت ألمانيا رئاسة هذه اللجنة في مرحلتين حاسمتين من تاريخها: أولا في عامي ١٩٩٥ و ١٩٩٦، عندما صمم أصلا برنامج النفط مقابل الغذاء، وذلك لتخفيف حدة المضاعفات السلبية المترتبة على نظام شامل للجزاءات بالنسبة لقطاعات عريضة من سكان العراق واقتصاده؛ وثانيا، في عام ٢٠٠٣، عندما تحول تركيز اللجنة، إلى حد بعيد، من أعمالها العادية في الماضي، بسبب انقطاع البرنامج في آذار/مارس لدواع ذات صلة بالحرب، وأعقب ذلك انتهاء النظام السابق ورفع الجزاءات في أيار/مايو، وإنهاء البرنامج الإنساني – النفط مقابل الغذاء – في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر.

وإزاء توقف البرنامج في آذار/مارس، وبناء على طلب من مجلس الأمن، تفاوضت اللجنة على مضمون قرار مجلس الأمن ١٤٧٢ (٢٠٠٣)، الذي من شأنه أن يسمح باستلام شحنات إنسانية طارئة من جملة العقود الحالية التي سبق اعتمادها. وقد اتخذ ذلك القرار في ٢٨ آذار/مارس، وللمرة الأولى، بعد شهور من الانقسام في المجلس، تم التوصل إلى توافق في الآراء بين أعضاء المجلس حول مسألة تتعلق بالعراق.

وبعد الحرب واتخاذ القرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣) في ٢٢ أيار/مايو، كلفت اللجنة بالإشراف على العملية الانتقالية التي أدت إلى إنهاء برنامج ''النفط مقابل الغذاء'' الإنساني، في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر، ونقل جميع المسؤوليات من مكتب برنامج العراق إلى سلطة التحالف المؤقتة. وحاولنا جهدنا، كرئيس للجنة القرار ٦٦١، أن نكفل أقصى درجة من الشفافية في هذه العملية الانتقالية.

وتطلب ذلك التنسيق الدائم بين جميع الأطراف الفاعلة - مكتب برنامج العراق، وسلطة التحالف المؤقتة، ووكالات الأمم المتحدة وخبراء اللجنة - وتقديم إحاطات منتظمة إلى أعضاء المجلس. وتم تنظيم اجتماعات منتظمة غير رسمية للجنة القرار ٦٦١، وأحيانا عدة مرات في الأسبوع، وشملت في عدة مرات ممثلين عن سلطة التحالف المؤقتة من بغداد، وكانت تضم دائما ممثلين من مختلف وكالات الأمم المتحدة، ومكتب برنامج العراق، وذلك وصولا لأفضل تدفق ممكن للمعلومات. ونأمل أن يكون ذلك قد ساهم في سلامة نقل المسؤوليات من مكتب برنامج العراق إلى سلطة التحالف المؤقتة، وفي تحقيق التواصل اللازم في المرحلة الانتقالية، توقيا لانقطاع عملية إيصال المساعدات، واحتمال نشوء حالة إنسانية طارئة.

وأود أن أنوه بأن لجنة القرار ٦٦١، بعد اتخاذ القرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣)، أوفت أيضا بمهمتها الجديدة الإضافية، عملا بأحكام الفقرتين ١٩ و ٢٣ من ذلك القرار. وفي ١١ حزيران/يونيه، اعتمدت اللجنة مبادئ توجيهية لتحديد الأفراد والكيانات ممن يتوجب نقل أصولهم المالية إلى صندوق تنمية العراق. وفي ٢٦ حزيران/يونيه، اعتمدت اللجنة قائمة أولية بالأفراد المعنيين، وتبعتها، في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر، قائمة بالكيانات المذكورة.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن خالص امتناني لجميع أعضاء اللجنة، وعلى وجه الخصوص لمكتب برنامج العراق تحت قيادة مديره التنفيذي، بنون سيفان، وللفرع المعني بجزاءات العراق التابع للأمانة العامة، برئاسة السيد وان، على تعاونهم الوثيق والودي معنا. فلولا دعمهم والتزامهم، لما أمكننا، على هذا النحو، اختتام هذا الفصل من أنشطة الأمم المتحدة. ومع أنه قد تكرر في الأسابيع القليلة الماضية تسليط الضوء على أهمية برنامج النفط مقابل الغذاء لبقاء الشعب العراقي، لا يزال من الضروري أن يكتب تقييم نهائي للجزاءات التي وقعت على النظام العراقي السابق. وسوف يتعين أن يزن هذا التقييم التناسب بين المدة والآثار، وبين آثار الجزاءات الموقعة على الشعب العراقي من جانب، وآثارها السياسية على نظام صدام حسين وعلى المنطقة.

ولعل هذا التقييم يقدم بعض الإجابات على أسئلة ذات أهمية عامة فيما يتعلق بنظم الجزاءات، من قبيل النظام الذي فرض على صدام حسين الذي نتعامل معه، وغيره من النظم أيضاً. وتتمثل الأسئلة فيما يلي: هل حققت نظم الجزاءات الأهداف التي وضعت من أجلها، وهل كان من المبرر تطبيقها على مدى فترة طويلة من الزمن كهذه، دون أن يجري مجلس الأمن تقييماً رئيسياً لها؟ ولدي اقتناع بوجود بعض الفائدة في دراسة هذه الأسئلة، من أجل أن تظل الجزاءات أداة متسمة بالحدة والكفاءة ولها ما يبررها، ولكي تظل أداة هامة في ترسانة مجلس الأمن.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): سأدلي الآن ببيان بصفتي رئيساً للجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ٧٥١ (١٩٩٢) بشأن الصومال.

عقدت اللجنة ستة عشر اجتماعاً منذ ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢. وبصفتي رئيساً للجنة، فقد قدمت تقارير شفوية عن أعمالها للبعثات وللصحافة عقب كل اجتماع رسمي. ولا أعتزم أن أصف بالتفصيل أعمال اللجنة. فقد صدر التقرير السنوي لعام ٢٠٠٢ في الوثيقة S/2002/1430. وسيصدر تقرير هذا العام في خلال أيام. وأود أن أبدي بضع ملاحظات موجزة قد تساعد الرئيس التالي للجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ٧٥١ (١٩٩٢) بشأن الصومال، وأعمال اللجنة بصفة عامة.

أولاً، فيما يتعلق بأمور عامة توضح المصاعب التي صودفت، ربما تكون الصومال هي الدولة الوحيدة الخاضعة لجزاءات وليس لديها في الواقع حكومة مركزية. فهناك حرب أهلية مشتعلة فيها منذ أكثر من ١٢ عاماً. ويصف التقريران المقدمان من فريق الخبراء بشأن الصومال الانتهاكات المنهجية لحظر الأسلحة الذي فرض في ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢، عملاً بقرار مجلس الأمن ٧٣٢ (١٩٩٢).

ذلك أن رؤساء الفصائل الصومالية قد استهانوا طيلة ما يزيد على ١٢ عاماً بالقرارات التي اتخذت، الأمر الذي يشكل تحدياً لمصداقية مجلس الأمن والأمم المتحدة ذاتها. ومن الواضح أنه لا بد من الاستعانة بعملية جديدة. أضف إلى ذلك أن الحالة المعقدة في الصومال وتداعيات الأزمة الصومالية تتطلبان الأخذ بنهج شامل ومتكامل إزاء عملية حظر الأسلحة وأيضاً إزاء نتائج ذلك الحظر التي تتعدى حدود البلد وترتبط بانعدام الأمن في المنطقة، وبالجريمة المنظمة والإرهاب الدولي. ويلزم أن ينتهج المجلس نهجاً موحداً وأن يُبذل جهد أكثر بكثير مما بُذل من أجل مجابهة هذا التحدي للمجتمع الدولي. ويتطلب الأمر تحقيقاً لهذه الغاية تنسيقاً أفضل بين الجهود التي تبذلها اللجنة والتي تبذلها المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية، فضلاً عن الجهات الفاعلة من الدول وغير الدول.

ولتوافق الآراء والإصرار من جانب المجلس أهمية حاسمة في إنهاء جو الإفلات من العقاب الذي طال وجوده أكثر مما ينبغي. ومن ثم يلزم العمل بحزم وفعالية تعويضاً للوقت الضائع وتوسيعاً لنطاق نظام الجزاءات. ولا غنى في ذلك بطبيعة الحال عن التعاون النشط والدعم الكامل من جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وقد أشدد بصفة خاصة على مسؤولية دول خط المواجهة والدول المجاورة.

وتتعلق ملاحظتي الثانية بالترابط بين جانبين من جوانب الحالة في الصومال، الجانب السياسي الذي يعالجه المجلس، وجانب الجزاءات. وقد تمثل النهج الذي اتبعته كرئيس للجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ٧٥١ (١٩٩٢) بشأن الصومال ، وأيده جميع أعضاء اللجنة، في أن ننظر إلى الحالة من حيث الصلة بين تنفيذ حظر الأسلحة وبين العملية السياسية في الصومال. فليس حظر الأسلحة هدفاً في حد ذاته، بل مجرد أداة تستخدم من أجل تهيئة الظروف الضرورية لتشجيع المصالحة الوطنية الصومالية. ويلزم بالتالي في هذه اللحظة الحرجة من عملية السلام الصومالية أن نواصل بذل الجهود لضمان الاتساق بين هذين الجانبين من جوانب الحالة، مع مراعاة اختلاف كلا المهمتين في طبيعتها الخاصة عن الأخرى.

وكان من أهم التدابير التي اتخذها مجلس الأمن وأضفت دينامية على أعمال اللجنة إنشاء فريق الخبراء عملاً بقرار المجلس ١٤٢٥ (٢٠٠٢). إذ واجهت اللجنة لمدة تزيد على عشر سنوات مشكلة عدم توافر الموارد الكافية للتعامل بشكل منهجي مع المعلومات المتعلقة بانتهاكات الحظر على الأسلحة. واحتاجت اللجنة إلى الموارد الضرورية لها في أداء عملها. فمكن قرار مجلس الأمن اللجنة من الحصول على

معلومات منتظمة وتفصيلية عن انتهاكات حظر الأسلحة والعمل على إعداد توصيات لتعزيز الحظر.

وشكل إنشاء فريق الخبراء الأول في ذاته رسالة واضحة موجهة إلى كل من ينتهكون نظام الجزاءات. كما أنه كان دليلاً على تصميم المجلس على كفالة احترام الحظر. وأظهر عمل فريقي الخبراء ووجودهما في المنطقة أنهما يعملان بمثابة رادع لمن تسول له نفسه انتهاك الجزاءات المفروضة من قِبل المجلس.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأؤكد مجدداً شكري للخبراء الذين كانوا أعضاء في الفريق لما أدوه من عمل ممتاز ومتسم بالمقدرة المهنية. وكان من الجوانب الهامة في عمل اللجنة خلال العامين الماضيين قيامها بزيارة المنطقة التي كان لي شرف رئاستها. وتمثلت مهمة اللجنة في توجيه رسالة واضحة، مؤداها أن المجلس مصمم على كفالة الاحترام الكامل للحظر المفروض على الأسلحة وأنه لا تسامح مع الانتهاكات.

وتكلمنا مع قادة الدول المجاورة ودول خط المواجهة، ومع قادة المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، أي جامعة الدول العربية والاتحاد الأفريقي، وشددنا على ضرورة إيجاد خطوات عملية يمكن اتخاذها لتعزيز فعالية حظر الأسلحة. وأدت بنا زيارة اللجنة للمنطقة، وهي زيارة غير مسبوقة تماماً من حيث عدد أعضائها وأهدافها، إلى صياغة ملاحظاتنا ووضع تسع توصيات لتعزيز نظام الجزاءات. ويسرني أن اشتمل أحدث قرار اتخذه المجلس منذ أيام قليلة بشأن الصومال على التوصيات الرئيسية للبعثة. وتمكنت البعثة من الاتصال المباشر بحكومات البلدان المعنية، بهدف تعزيز التعاون مع الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية.

ومن استنتاجات اللجنة التي ينبغي للمجلس أن يتابعها، انعدام القدرة التقنية لدى دول المنطقة على مراقبة مجالها الجوي وحدودها البرية والبحرية. ومن ثم ينبغي للجهات المانحة تقديم المساعدة المادية والتقنية لتلك الدول من أجل تعزيز قدراتها الوطنية والإقليمية على مراقبة الموانئ والمطارات و نقاط العبور الحدودية الرئيسية.

ومن الضروري تشجيع الدول المجاورة للصومال على تنمية روابط على الصعيدين الثنائي ودون الإقليمي حتى تستطيع العمل متضافرة على تجنب انتهاكات حظر الأسلحة. وأرجو أن تواصل اللجنة التعاون مع الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد)، من أجل إعداد بعض مبادرات مصممة لضمان استمرار الحوار والاحترام لحظر الأسلحة ورصد الحدود على نحو موثوق.

وأرى أن الحصول على معلومات من البلدان ذات الموارد الكبيرة لجمع المعلومات المنتشرة على امتداد القرن الأفريقي يمكن أن تكون عظيمة الفائدة للجنة. وقد حدثت بعض مشاكل بين المجلس والبلدان المشار إليها، وأرى ضرورة بذل الجهود لحسمها.

في الختام، أود أن أشكر بحرارة الأمانة العامة على دعمها للجنة أثناء عملها في الآونة الأخيرة، لا سيما السيد غريغور بوفينتر، أمين اللجنة؛ والسيدة لورين ريكارد – مارتان، أمينة اللجنة السابقة؛ والسيدة آنا فرانغيباني – كامبينو؛ والسيدة سيوك هون بوديك.

وإذ نستعد لمغادرة المجلس واللجنة، نشجعها على مواصلة العمل بنفس الحماس والالتزام. وأود أيضا أن أشيد بجميع الوفود على ما قدمته من دعم وعلى اتباعها نهج الأخذ بزمام المبادرة على مدى السنين. وأود أن أشير بشكل

خاص إلى الدعم الذي قدمه لي نوابي من المكسيك والنرويج وألمانيا.

أستأنف الآن مهامي بوصفي رئيسا للمجلس.

أعطي الكلمة الآن للسيد فيصل مقداد، الذي سيتكلم بالنيابة عن رئيس لجنة مجلس الأمن، المنشأة عملا بقرار مجلس الأمن ٩١٨ (١٩٩٤)، المتعلق برواندا.

السيد مقداد (الجمهورية العربية السورية): يسعدني وبلدي يودع مجلس الأمن، ويتحدث ربما للمرة الأخيرة بصفته عضوا منتخبا في هذا المحفل الدولي الهام، أن يكون موضوع الحديث رواندا، إحدى الدول الأفريقية التي وقفنا إلى جانب المجتمع الدولي من أجل إعادة الأمن والاستقرار والسلام إلى ربوعها. ولا بد ونحن نتحدث عن رواندا من الإشارة إلى الزيارة التي قامت بها بعثة مجلس الأمن إلى دول وسط أفريقيا قبل أشهر من الآن. ومن خلال مشاهدة الأمور والالتقاء مع المسؤولين على أرض الواقع، أطلعتنا تلك الزيارة بشكل عام على معاناة شعب رواندا والدول الأفريقية التي زرناها، على طموحات شعوب هذه المنطقة.

وأود أن أنقل إلى المجلس في هذه الجلسة الختامية أن لجنة الجزاءات المعنية برواندا، التي أُنشئت عملا بالقرار ٩١٨ (١٩٩٤)، لم تعقد اجتماعات رسمية لها طيلة هذا العام. ولم يكن ذلك على الإطلاق لعدم وجود رغبة من قبل مكتب اللجنة في التصدي لأية انتهاكات للقرار ٩١٨، بل إنه جاء نتيجة لعدم تلقي اللجنة لأية معلومات عن أي انتهاك لهذا القرار. وقد لا يكون عدم تلقينا أية شكاوى حول انتهاكات محتملة دليلا على عدم وصول أية أسلحة بشكل غير مشروع إلى رواندا، لكنه من جانب آخر دليل على الوعي المتزايد للمجتمع الدولي بعدم انتهاك مثل هذا القرار لتأثيراته السلبية على الوضع في رواندا وعلى وسط أفريقيا بشكل عام.

وما نود الإشارة إليه هو أنه في غياب وجود آلية مراقبة محددة لضمان التطبيق الفعال لحظر السلاح، فإنني أود أن أؤكد أن اللجنة ترغب في استذكار ملاحظاتها السابقة التي تؤكد اعتمادها فقط على تعاون الدول والمنظمات القادرة على تقديم أي معلومات حول انتهاكات حظر السلاح. وأعيد التأكيد على أن اللجنة المعنية برواندا لم تتلق طيلة هذه الفترة أية إشارة إلى انتهاكات معينة. كما أود أن أقول إنه بعد اعتماد المجلس للقرار ٩١٨ (١٩٩٤)، الذي تم بموجبه فرض حظر على رواندا وتكليف لجنة بمراقبة التنفيذ، جاء القرار ١٠١١ (١٩٩٥)، الذي أزال الحظر عن حكومة رواندا وأبقاه على القوى غير الحكومية.

إن وسط أفريقيا بشكل عام، ورواندا بشكل خاص، يشهد تقدما ملحوظا على طريق تحقيق الأمن والاستقرار، الأمر الذي يجب أن يلقى كل اهتمام وعناية من قِبَل المجلس خلال المرحلة القادمة. كما نشير إلى أن مسألة تهريب الأسلحة بكافة أشكالها إلى هذا الجزء الهام من العالم، بما في ذلك رواندا، يجب أن يتوقف فورا. ولا يوجد أي مبرر للتسامح في هذا المجال على الإطلاق. فالثمن سيكون غاليا في كل الأحوال. وأود أن أشيد في هذا المجال بالتعاون الكامل الذي ميّز العلاقة بين سورية، بصفتها رئيسا لهذه اللجنة، وأمانة مجلس الأمن. كما أود أن أشكر نائبي الرئيس غينيا وإسبانيا على كل الجهود التي تم بذلها في مساعدتنا لمتابعة التطورات المتعلقة بتنفيذ القرار ٩١٨ (١٩٩٤) والقرار ١٠١١ (١٩٩٥). كما أود أن أشكر البعثة الدائمة لرواندا لدى الأمم المتحدة على تعاونها الكامل معنا. وأعبر عن الأمنيات الصادقة في أن يتجاوز شعب رواندا وحكومتها كل الصعوبات التي مرّا بها، وأن يتمكنا من الانتقال بشكل نهائي إلى بناء هذا البلد وتحقيق التنمية والازدهار فيه.

في هذا البيان الأخير، أود أن أتمنى لأعضاء مجلس الأمن الدائمين وغير الدائمين، الذين عملنا معهم بكل جد

لمواجهة تحديات عالمنا، كل النجاح، وخاصة في متابعة تصفية بؤر التوتر التي تهدد الأمن والسلم الدوليين. ونتمنى لزملائنا من الوفود التي ستبدأ ولايتها كأعضاء في المجلس مع مطلع العام القادم كل التوفيق. وبمناسبة الأعياد المجيدة وبدء العام الجديد تقبلوا جميعا، أعضاء ومراقبين، فائق التهاني وأطيب الأمنيات من جميع أعضاء الوفد الدائم للجمهورية العربية السورية ومني شخصيا.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن للسيدة ماريا أنغليكا آرسي دي جانيت، التي ستتكلم بالنيابة عن رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١١٣٢ (١٩٩٧)، المتعلق بسيراليون.

السيدة آرسي دي جانيت (تكلمت بالإسبانية): اسمحوا لي أن أعرب عن تقدير المكسيك لكم، يا سيادة الرئيس، لإبقائكم، بعقد هذه الجلسة العلنية، على ممارسة مجلس الأمن التي استهلت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، والمتمثلة في إتاحة الفرصة للأعضاء غير الدائمين الذين تنتهي مدة ولايتهم في المجلس في كانون الأول/ديسمبر، لتشاطر خبراتهم كرؤساء للهيئات الفرعية.

وفي حالة المكسيك، وضعتنا رئاسة لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١١٣٢ (١٩٩٧)، المتعلق بسيراليون – المركز الذي شغلناه منذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢– أمام تحديات مثيرة للاهتمام بدرجة عالية. أولا، تعين علينا أن نسخّر كل جهودنا للوفاء بالولاية التي نيطت بلجنة الجزاءات، وتوجيه المداولات واقتراح أساليب لضمان تنفيذ قرارات مجلس الأمن.

ثانيا – وقد يكون هذا هو الجانب الذي استفدنا منه كبلد وكوفد أقصى الإفادة – أتيحت لنا فرصة اكتشاف إحدى المشاكل الجغرافية والغوص فيها، وكانت في البداية غريبة بالنسبة لنا. بيد أن دينامية أعضاء اللجنة وحالة العملية السياسية في سيراليون دفعتنا إلى التعلم، مما مكننا بالتالي من أن ندير بطريقة أكثر سلاسة مختلف العناصر التي تشكل واقع ذلك البلد، بما في ذلك الأبعاد الإقليمية.

وتمكنا في اللجنة منذ البداية من اعتماد المبادئ التوجيهية التي اختطت مسار عمل اللجنة. وقد كان التزام بعض أعضاء اللجنة أثناء العامين الماضيين، بالإضافة إلى التعاون القيّم من جانب حكومة سيراليون، أساسيا للنهوض بهذه المهمة. وعملنا حرفيا بإحدى النصائح التي تلقاها رؤساء لجان الجزاءات الآخرون، وتتمثل هذه النصيحة تحديدا في القيام بزيارات عمل ميدانية للبلد وجيرانه المشاركين في نظام الجزاءات. وقد ترأس رئيس اللجنة، السفير أدولفو أغيلار زنسر، البعثة التي زارت، في أواخر حزيران/يونيه وأوائل تموز/يوليه ٢٠٠٢، كلا من سيراليون وغينيا وليبريا وبلجيكا وفرنسا والنمسا. وأود مرة أخرى، أن أعرب عن تقدير المكسيك لإدارة الشؤون السياسية بالأمم المتحدة للدعم الذي قدمته أثناء البعثة.

وكان تبادل الآراء مع مختلف الجهات الفاعلة على الصعيد الحكومي وغير الحكومي وعلى صعيد المنظمات الإقليمية والدولية عنصرا أساسيا في التقدم الذي أحرزناه بشأن مسألة الامتثال للحظر المفروض على الأسلحة والماس واستخدام قائمة حظر السفر. كما تصدينا أثناء البعثة للعقبات الماثلة أمام التنفيذ العملي لجزاءات مجلس الأمن، بالإضافة إلى معايير رفع هذه الجزاءات.

وقد ترتب على اطلاعنا المباشر على الحالة السائدة في بلدان غرب أفريقيا التي قمنا بزيارتها خلال البعثة، أثر جانبي يتمثل في قرار المكسيك العمل على تعزيز مشاركة مجلس الأمن البناءة في ليبريا وإصدار بيان من رئيس مجلس الأمن في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢.

وكان من دواعي ارتياح الرئاسة المكسيكية للجنة المنشأة بموجب القرار ١١٣٢ (١٩٩٧) رفع الحظر المفروض

على الماس في سيراليون في حزيران/يونيه ٢٠٠٣، في أعقاب نظر أعضاء اللجنة بالتفصيل في الإجراءات التي اتخذها ذلك البلد لإنشاء نظام للتصديق على شهادات المنشأ للماس والتدابير الإدارية الإضافية لممارسة الرقابة على مناطق استخراج الماس وتنظيم ذلك القطاع.

وفيما يتعلق بالحظر المفروض على الأسلحة، وضعت اللجنة في اعتبارها آراء حكومة سيراليون بشأن الإبقاء على الحظر كتدبير لتوطيد عملية السلام والأمن الإقليمي. وبالمثل، تم استكمال قائمة حظر السفر بحذف أسماء الأفراد الذين ماتوا وتعديل البيانات في قاعدة البيانات تبعا لذلك.

وهناك جانب ابتكاري من جوانب عمل لجنة الجزاءات يتمثل في مبادرة المكسيك بعقد اجتماعات ثلاثية غير رسمية فيما بين لجنة القرار ١١٣٢ (١٩٩٧) بشأن سيراليون، ولجنة القرار ١٣٤٣ (٢٠٠١) بشأن ليبريا، ولجنة القرار ٨٦٤ (١٩٩٣) بشأن الجزاءات المفروضة على يونيتا في أنغولا، تقوم المكسيك بتنسيقها، حتى نتمكن من إجراء تبادل للآراء بشأن المسائل المتصلة بالحظر المفروض على الماس والحظر المفروض على الأسلحة وقائمة حظر السفر ضمن إطار ولاية كل لجنة من هذه اللجان.

وبالإضافة إلى استعراض مختلف المسائل المتصلة بهذه القضايا، أتيحت لنا، نحن أعضاء اللجان الثلاث فرصة استقبال أحد خبراء الماس، الذي أعطانا رأيه بشأن أفضل طريقة لجعل الحظر المفروض على الماس أكثر فعالية.

ونأمل أن يستخدم رئيسا لجنتي الجزاءات المفروضة على سيراليون وليبريا هذه الخبرة في عام ٢٠٠٤، بالنظر إلى النهج الإقليمي المطلوب للتصدي للاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، واستخدام المرتزقة، وأوجه التشابه في إدارة قوائم حظر السفر.

وأود أن أشير إلى أن أعضاء لجنة القرار ١١٣٢ (١٩٩٧) سيحتاجون أيضا إلى إدراج النظر في الأساس القانوني الجديد لنظام الجزاءات في سيراليون وتحديده، كأحد المهام المعلقة لعام ٢٠٠٤، بالنظر إلى الفرص التي أتيحت في ليبريا، وتحويل الجبهة الثورية المتحدة إلى حزب سياسي في سيراليون، واستقرار الحالة والانسحاب التدريجي لبعثة الأمم المتحدة في سيراليون. وسبق أن اضطلع مجلس الأمن بهذه العملية فيما يتعلق بنظام الجزاءات في ليبريا.

ونأمل أن يقوم عضو مجلس الأمن الذي سيتولى هذه المهام في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ بتعزيز مساهمة المكسيك في رئاسة لجنة القرار ١١٣٢ (١٩٩٧) وتوسيع نطاقها. وفي الختام، يود وفد المكسيك أن يشكر نواب الرئيس وجميع أعضاء اللجنة؛ وزملاءنا في شعبة شؤون مجلس الأمن؛ جوزيف ستيفانيديس وستيفن أفيدون ولورين ريكارد مارتان وجيمس سترلين وفيكي أكينو وآرمي ديسيبيدا لما قدموه لنا من دعم مستمر خلال العامين الماضيين من عملنا في اللجنة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن إلى السيد مارتان بيلينغا - إيبوتو، رئيس الفريق العامل المعني بالمسائل العامة للجزاءات.

السيد بيلينغا-إيبوتو (تكلم بالفرنسية): يسرني حقا أن أراكم، سيدي، تترأسون هذه الجلسة العلنية الأخيرة لهذا العام وهي آخر جلسة في فترة عضوية بلغاريا والكاميرون في مجلس الأمن. وأود أن أشكركم على عقد هذه الجلسة حتى نتمكن من الإفصاح عن انطباعاتنا وشهادتنا لا لأننا نجمع بين رئاسة لجنة من لجان مجلس الأمن وفريق عامل من أفرقة المجلس، بل بسبب عضويتنا في مجلس الأمن ذاته أيضا.

طلب مني المجلس، كما يعلم الأعضاء، أن أخلف السفير شودري ممثل بنغلاديش كرئيس للفريق العامل غير الرسمي المعني بالمسائل العامة للجزاءات. وكان المجلس قد أنشأ الفريق العامل عام ٢٠٠٠ ليقدم توصيات عامة بشأن

مسألة الجزاءات في نطاقها الأوسع، وما يتعلق بإدارتها بشكل خاص.

والتدابير القسرية المنصوص عليها في المادة ٤١ من ميثاق الأمم المتحدة – المعروفة على نطاق أوسع باسم الجزاءات– أداة فعالة بيد مجلس الأمن تساعده على الوفاء بمسؤولياته عن صون السلم والأمن الدوليين. وتشكل أداة فعالة وقيمة لتعديل سلوك أي دولة أو كيان أو فرد يشكل خطرا يهدد بانتهاك السلم والأمن الدوليين أو يكون قد انتهكهما بالفعل. ويتوقع مجلس الأمن من الفريق العامل أن يتقدم بتوصيات بشأن سبل ووسائل وضع وتنفيذ تلك الأداة بقدر أكبر من الفعالية والإنصاف والشفافية.

وكان الفريق العامل منشغلا خلال العامين الماضيين بمختلف المسائل. وسأتطرق لعدد قليل منها. كيف يمكن لنا أن نمكن الدول التي تعاني من الآثار غير المرغوب فيها للجزاءات من الاتصال بلجان الجزاءات؟ وما هي المساعدة التي يمكن أن تقدم إلى البلدان الثالثة المتضررة من تطبيق الجزاءات؟ وما هي المدة التي ينبغي أن تستغرقها الجزاءات؟ وما هو الدور الذي يمكن أن تضطلع به الأمانة العامة في مراقبة وتنفيذ الجزاءات؟

وبينما كان فريقنا العامل يعمل بالاستناد إلى المبدأ القاضي بأنه ليس هناك أي اتفاق حتى يتم التوصل إلى اتفاق بشأن جميع المسائل، فقد تمكن مع ذلك من الاتفاق بصورة مؤقتة على عدد من النقاط التي أوضحتها في تقريري المقدم إلى المجلس. ودون الخوض في التفاصيل، أقول إن هذه الاتفاقات تتعلق بإمكانية اتصال الدول الأعضاء بلجان الجزاءات؛ والتدابير الرامية إلى وضع الترتيبات اللازمة لمراقبة الجزاءات بغية التعرف على مصادر وأساليب انتهاكات الجزاءات والتحقيق فيها؛ وتقييم نظم الجزاءات.

ويسرني أن أقول إن بعض التوصيات التي وافق عليها الفريق العامل يطبقها المجلس وهيئاته الفرعية حاليا. وأود أن أرحب بمساهمة عمليات إنترلاكن، وبون – برلين، وستوكهولم التي تحظى بالتقدير في عملنا.

وبالرغم من التقدم المحرز، هناك قدر كبير من العمل الذي يتعين القيام به. ولا تزال هناك خلافات بشأن نقطتين مترابطتين ترابطا وثيقا وهما: مدة الجزاءات والشروط اللازمة لرفعها. بيد أني أعتقد أن مجلس الأمن سيتمكن بحكمته من التوصل إلى موضع للاتفاق بشأن هذه المسائل. وهناك بالفعل بعض العناصر التي يتفق عليها جميع أعضاء المجلس. وإننا نتفق جميعا على أن الجزاءات التي يفرضها المجلس يجب أن تظل سارية إلى أن تتحقق أهدافها – أي التغيير المنتظر في سلوك الجهة المستهدفة بالجزاءات أو إجراءاتها أو سياساتها. والجزاءات أداة استثنائية، ونرى أنه لا بد أن يبرز ذلك الطابع الاستثنائي في القرار المتعلق باللجوء إليها، وكذلك في احترام مدتها. ولذلك السبب من الضروري دائما أن تحدد الأهداف في القرارات التي تفرض الجزاءات، وأن تقيم بشكل منتظم.

وإذا استندت الجزاءات في البداية إلى جسامة التهديد للسلام والأمن الدوليين أو وجود دليل على خرقهما، فلا بد ألا يتخذ قرار رفعها باستخفاف. ويجب أن يأخذ قرار رفعها في الحسبان تنوع الحالات.

وبالتالي، من الممكن التوصل إلى حل وسط بشأن المسائل المنتظرة و، في الواقع، هذا الحل الوسط أمر في متناول يدنا. وبما أننا نتفق بشأن الأهداف المتوخاة وبشأن كيفية تحقيقها، فلماذا لا نتجاوز الاختلافات الطفيفة بيننا الآن بشأن كيفية معالجة الجانب الزمني للجزاءات التي نتفق على فرضها. ولا بد من توجيه السؤال لأن الجزاءات أصبحت اليوم أكثر تعقيدا وتنوعا. فالجزاءات لا تضر بالدول فحسب، ولكنها أيضا تضر بمواطنين وكيانات بعينها في تلك الدول. والجزاءات الأخرى أكثر عالمية في نطاقها،

كما أنها تتصدى للتهديدات الجديدة للسلام العالمي، وخاصة الإرهاب وانتشار أسلحة التدمير الشامل.

وهذه آخر جلسة تحضرها الكاميرون بوصفها عضوا في مجلس الأمن. وبالتالي، أود أن اغتنم هذه الفرصة لكي أعرب عن شكرنا لجميع أعضاء المجلس ولأعضاء الأمانة العامة على ترحيبهم ودعمهم. فقد أكدوا إيمان بلدي بأن الأمم المتحدة، ولا سيما مجلس الأمن، منتدى لا غنى عنه للحوار - وهي قلعة ومتراس للعالم.

وأكاد أقول إن مجلس الأمن كثيرا ما يملك وحده زمام الأمر في اللحظات الحاسمة في تاريخ الجنس البشري. وبدون حكمته وخبرته، وتصميمه على تعزيز الأمن والسلام، ستكون القوة هي الحق في العديد من أجزاء عالمنا. ومهمة الأمم المتحدة، وخاصة مجلس الأمن، أن تضمن أن جميع الدول الأعضاء معا تقدم إسهاما نشطا صوب تحقيق السلام كل يوم.

وسيكون مستقبل العالم هو ما تصنع الأمم المتحدة، ومجلس الأمن على وجه الخصوص، أو ما لا تصنع منه.

وتمكنت الكاميرون من الوقوف على حقيقة الأولوية التي يعطيها مجلس الأمن في أعماله ومداولاته للبحث عن حلول واستجابات للأخطار التي تهدد أفريقيا. وفي ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، عقد المجلس جلسة عامة بشأن وسط أفريقيا، كانت ذات مغزى بشكل خاص. فالالتزامات التي قطعت حينذاك كانت مشجعة جدا لمنطقة وسط أفريقيا، المؤلفة من الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا. وقد أظهرت هذه الالتزامات بجلاء أن مجلس الأمن والدول الأعضاء في الأمم المتحدة تقف بحزم مع شعوب الأمم المتحدة التي تعيش في وسط أفريقيا.

ونأمل أن يستمر المجلس، بهدوء تام، وبموضوعية ونزاهة، في إجراء دراسة عميقة للأفكار الجديدة والابتكارية التي جمعتها بعثة الأمانة العامة التي اجتمعت في وسط أفريقيا. ويحضرنا بشكل خاص الطلب الذي قدم بالإجماع تقريبا لوجود ممثل خاص للأمين العام في وسط أفريقيا بشكل دائم. ومن شأن ذلك أن يساعد على تعزيز الشراكة بين الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا في مجال صون السلام والأمن، كما أن من شأنه أن يساعد على تنفيذ هذا النهج المتكامل إزاء مسائل السلام والتنمية، الذي نطالب به على سبيل الإلحاح.

بعد أيام قليلة، سنحتفل بعيد الميلاد وبقدوم عام جديد، وهو في الواقع وقت للأماني الطيبة. أتمنى من أمير السلام أن يحقق السلام لنا جميعا - السلام في داخلنا، والسلام في أسرنا، والسلام في داخل دولنا، والسلام بين دولنا والسلام في العالم؛ والسلام هو ثمرة تضامننا، وتضامن جهودنا الموحدة وطاقتنا. ينبغي ألا ننسى أن السلام في العالم سيكون شبيها لنا. سيكون أنتم. وسيكون أنا. وسيكون نحن. سيكون كل واحد منا.

وأتمنى أن يكون عام ٢٠٠٤ وقتا لتحقيق المصالحة بين الناس؛ ووقتا لإعادة اكتشاف الوفاق بين الأمم؛ ووقتا تتحول فيه السيوف إلى محاريث؛ وتستبدل فيه قعقعة السلاح بأغاني السلام. وأتمنى أن يكون عام ٢٠٠٤ لكل واحد منا ولنا جميعا عاما للأمل، وعاما لتحقيق الأحلام.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد بيلينغا - إبوتو على الكلمات الطيبات التي وجهها إليَّ.

لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمتي. بذلك يختتم مجلس الأمن المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٠٠.